

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٣٤**

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/227)

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/248)

1512059 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/227).

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/248)

الرئيسة: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/290، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، فرنسا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/227، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إلى الوثيقة S/2015/248، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة: نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني غير المحدود لمجلس الأمن للزيارة التي قام بها مؤخراً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وصادق تهنئتي لرئاسة الأردن المثابرة في عملها.

في سياق مخاطبة هذه الهيئة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (انظر S/PV.7153)، أكد وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى أن اتخاذ القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، الذي يأذن بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان خطوة حاسمة في عملية إعادة الأمن والسلام، ومن ثم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد بدأ نشر البعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بعد توقيع اتفاق المقر بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة.

وأود، بالنيابة عن الحكومة، أن أعرب عن امتنان شعب أفريقيا الوسطى لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام، وأن أشيد بالعمل الرائع الذي قامت به قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وعملية سانغاري، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة، من أجل استعادة أمل أمة بأكملها في إيجاد السلام.

وقد أنشأ القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) ولاية بعثة الأمم المتحدة التي تنطوي أساساً على حماية المدنيين، مع إيلاء

اهتمام خاص للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح؛ ودعم تنفيذ عملية الانتقال، بما في ذلك بسط سلطة الدولة والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين واللاجئين من أفريقيا الوسطى؛ والعمل على تحقيق العدالة وسيادة القانون على الصعيد الوطني؛ والبدء في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

وبعد ثمانية أشهر من انتشار البعثة، تجدر الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة أحرزت تقدماً. ومن الضروري الآن إعادة تقييم البعثة من أجل تكييف إجراءاتها بشكل أفضل مع الحقائق على أرض الواقع. وحتى الآن، حدث تحسن حقيقي في الحالة الأمنية في بانغي وبعض البلدات في المقاطعات، على الرغم من تجدد أعمال العنف بين الفينة والأخرى. ولم تعد هناك أي مواجهات حقيقية بين المعسكرين في بانغي أو في المناطق الداخلية.

لكن أعمال اللصوصية الخطيرة، بما في ذلك حوادث السلب تحت تهديد السلاح والاختطاف والسطو المسلح، مستمرة. ولا تزال حرية تنقل الأشخاص والبضائع تمثل شاغلا كبيرا في جميع أنحاء البلد.

وتساعد الدوريات المشتركة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة والشرطة والدرك الوطني على استعادة الأمن وتعزيز استئناف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وإعادة بسط سلطة الدولة على بعض المناطق. وإنني أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/227) ومجلس الأمن على تجديده ولاية البعثة، وأرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ ولايتها الجديدة، مما سيسمح لحكومة أفريقيا الوسطى بوضع اللمسات الأخيرة على الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، التي ستكون نتيجتها استعادة الشرعية الدستورية التي طال انتظارها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للبعثة ألا تتأخر في القيام بعمليات ردع في الوقت المناسب، مثل تلك التي نفذتها في بانغي وسيبوت وبامباري وبريا ونديلي، والتي كان لها الأثر المطلوب في المناطق التي تحتلتها الجماعات المسلحة. ويجب أن تستمر مثل هذه الإجراءات عندما تتطلب الحالة ذلك، في انتظار تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

إن قرار الأمين العام ومجلس الأمن بمنح البعثة قوة قوامها الفعلي ٧٥٠ جنديا و ٢٨٨ شرطيا و ٢٠ ضابط سجون، سيمكن البعثة من الوفاء بولايتها ومعالجة الثغرات الأمنية الناجمة عن افتقارها للموظفين.

ومن الناحية الإنسانية، فإن من بين مظاهر تحسن الحالة العودة التدريجية للمشردين داخليا، سواء إلى بانغي أو إلى المقاطعات، بفضل الدعم المتعدد الأوجه الذي يقدمه العاملون في المجال الإنساني. ويوجد أعلى تركيز للمشردين داخليا حاليا في بامباري وباتانغافو وكاغا باندورو، جراء استمرار انعدام الأمن. وعلاوة على ذلك، بدأ بعض اللاجئين في البلدان المجاورة العودة إلى ديارهم.

وعلى المستوى السياسي، تواصلت منذ توقيع اتفاقات برازافيل العملية السياسية وفقا للإجراءات المحددة تحت رعاية الوسيط الدولي. وجرت المشاورات المحلية بشكل سلس في المحافظات الست عشرة وفي بعض البلدان المجاورة بفضل عزم الحكومة والدعم المتعدد الأوجه الذي تقدمه البعثة والقوات الدولية. والتحضيرات جارية على قدم وساق لمنتدى بانغي الذي كان من المقرر عقده خلال الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو، ولكنه سيعقد الآن خلال الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو. فقد تم إنشاء لجنة توجيهية للمنتدى وشرعت في العمل. وتواصل الهيئة الوطنية للانتخابات استعداداتها للعملية الانتخابية على الرغم من الغموض الذي يلف تمويلها. وفي هذا الصدد، نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم كبير لها.

إن من بين الأهداف التي حددها السلطات الانتقالية مكافحة الإفلات من العقاب التي طالب بها الشعب بحماس خلال المشاورات المحلية. وقد اتخذت خطوة في هذا الاتجاه عندما اعتمد المجلس الوطني الانتقالي، وهو برلمان مؤقت، في ٢٢ نيسان/أبريل مشروع قانون إنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المتهمين في أخطر الجرائم التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولوحظ إحراز تقدم أيضا في مجال حقوق الإنسان. فقد مكن الدعم الذي تقدمه البعثة ومختلف شركائنا الحكومة من إعادة عمل الجهاز القضائي في بانغي وفي مناطق معينة من البلد تدريجيا. وألقي القبض على عدد من الجناة، وهم ينتظرون المحاكمة. وأجرى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، وقد نُشر تقريره.

وكما أكد الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، في إحاطته الإعلامية أمام مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7427)، فإن مواطني أفريقيا الوسطى ما زالوا يعولون على تنفيذ البعثة لولايتها بفعالية في ظل التزام ودعم المجلس المستمرين. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها على الاستمرار في مسار السلام والمصالحة. ولذلك، يجب الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص ومتواصل، نظرا لتعقيد الوضع في بلدي.

ويود وفد جمهورية أفريقيا الوسطى شكر جميع أعضاء مجلس الأمن على اتخاذهم القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥) اليوم، وخاصة الوفد الفرنسي لأنه قدم النص الذي يلبي محتواه تطلعات رئيس الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين في المرحلة الانتقالية.

الرئيسة: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥